

العلمانية ضرورة للخروج من مأزق خلط الدين بالسياسة

تحولات إيجابية تلوح في الأفق تبشر بالتخلص من المزج بين الدين والسياسة

الخلط الملتبس في العالم العربي بين الدين والسياسة، كانت له تكاليف باهظة ونتائج مكلّفة على الدولة وعلى الدين وعلى المجتمع، ذلك أن التأخر العربي في الحسم في هذا الالتباس، وفي ولوج عصر العلمانية بما يعنيه من وضع حدود دقيقة بين الدين بوصفه إيمانا شخصيا، وبين السياسة بوصفها مجالاً للنقاش العام، أتاح المجال لرواج الأفكار المتطرفة، وعطل كل إمكانيات التحديث.

الديني والسياسي، يمكن القول إن هناك خطوطاً عقلانية متزايدة، أصبحت مدعومة بوعي ينتشر عبر وسائل التواصل الاجتماعي، التي لا أحد ينكر أنها تسهم، بالتدريج، في ترسيخ نمط تفكير متحرر من قيود الفترات الماضية. ولا شك أن التوجهات الرسمية تؤثر في إحداث تغييرات جذرية، لأن المجتمعات مهما احتوت على نخبة تنويرية، تبقى في حاجة إلى تشريعات قانونية معتمدة، وإلى إرادة سياسية تستخدم سلطة الدولة الاعتبارية لمصلحة المجتمع بكل أطيافه. ولو تأملنا قليلاً لأركاننا أن العلمانية تصب في مصلحة كل الأطراف والتوجهات، لأنها تعمل على تحييد الدولة وأجهزتها وإمكانياتها المالية، لتصبح معنية بخدمة كافة المواطنين، بعيداً عن انتماءاتهم وتوجهاتهم العقائدية.

وفيما شهدت العقود الماضية انجرار السلطات الرسمية في أكثر من بلد إلى توظيف الدين في السياسة لأهداف معروفة لا مجال هنا لسردها، يبدو أن تحولاً عكسياً بلوح في الأفق، ويشير بالولولج إلى مرحلة جديدة، في الطريق إلى أن تجعل الدولة في عالمنا العربي تتحرر من إشكالية الاعتماد على الخطاب الديني العاطفي، وتتخلص من المزج بين الدين والسياسة.

مركبة التنوير كانت تتمحور منذ بداياتها الأولى حول انتعاج العلمانية، وتفكيك المقولات التي يروج لها تيار أسلمة السياسة

أحدثت المؤشرات التي تمضي في هذا الاتجاه المستنير، تتمثل في القرار الذي أصدره العاهل المغربي، الملك محمد السادس، وتناقلته وسائل الإعلام مؤخراً، ويفيد بمنع الأئمة والخطباء وجميع المشتغلين في المهام الدينية من "ممارسة أي نشاط سياسي"، ومنع

من أخطر النتائج المترتبة على وجود التيارات الإسلامية وعلى اقتحامها ميدان العمل السياسي، هي الآثار الاجتماعية التي تراهن عليها تلك التيارات في سعيها نحو تغيير إحدائيات المجتمع بما يخدم مصالحها أولاً، وبما يجعل المجتمع منسجماً مع تصوراتها وقراءتها للدين ثانياً، وبهذا المعنى تصبح المرأة العربية المسلمة الضحية الأولى للصياغات الإسلامية للدين والمجتمع.

د. باهرة الشخيلي
كاتبة عراقية

بنظرة بسيطة إلى أحوال المرأة في البلدان العربية والإسلامية، التي تمكن منها الإسلام السياسي، وكذلك في إيران، يكتشف المرء حجم التراخي الكبير، الذي طرأ على المرأة وحرمتها، فبعد أن كانت المرأة في هذه البلدان تخطو خطى حثيثة إلى الأمام لنيل كامل حريتها وإزالة الظلم الذي لحقها عبر قرون، نجد أن هذه الخطى أصبحت حثيثة، أيضاً، ولكن إلى الوراء، وكان أمراً عسكرياً صدر لها "إلى الوراء".

في مقابل ذلك، نجد أن الإسلام السياسي بدأ يظهر من الجحور المغممة، معلناً أنه حاضر لقيادة قطار الحياة إلى الوراء، وسلب المرأة كل ما تحقق لها بفضل نضالها، عبر عقود طويلة، وإعادتها إلى ظلام السنين السالفة.

تصف الناشطة النسوية الإيرانية في مجال حقوق الإنسان، مريم نمازي، الإسلام السياسي بأنه "حركة رجعية معاصرة"، وهو كذلك فعلاً، فلم يحدث في تاريخ الإسلام ولا في غيره، الذي يحدث في إيران، والذي سجلته نمازي



العلمانية ضمانة العيش المشترك

الذي حدث؟ لقد أعاد حكم المالكي في إيران إلى عصور مظلمة. ولو أن الشعب الإيراني يمتلك حريته ويتحرر من الرعب ومن القبضة الحديدية، من المؤكد أنه لن يبقى على سلطة رجال الدين يوماً واحداً، وسوف يعيدهم إلى جحورهم، ويستبدل أصحاب العمائم بعقول سياسية جديدة، لا تتبنى الخرافات والشعارات المعادية والمتطرفة والمراهقات السياسية، كما يحدث هذه الأيام من عبث وتخبط، يدل على أن القرار السياسي في طهران ليس بيد رجال دولة، بل بيد رجال دين يقودون بلادهم إلى الهاوية وإلى الصدام مع المجتمع الدولي بغضاً يعتبرونه خياراً إلهياً.

وأخيراً، نخلص إلى القول إن الفرق يبقى واضحاً بين القلب والعقل. فإذا كان العقل هو من يدير الدولة، فإن القلب يكون موضع العاطفة والروحانيات والانحياز للخيارات غير المنطقية. لذلك ترك قيادة الدولة للعقل والمنطق وليس للعاطفة.

قرار صائب. ويجب توضيح ماذا نقصد بفصل الدين عن السياسة وما هي العلمانية التي يساء فهمها. والتوضيح هنا لمن يتاجرون بالدين ولمن يصدقون كل أكاذيب المتاجرين. فمن حيث المبدأ لا أحد يمنع الناس من التعمد، سواء في المسجد أو في الكنيسة أو في المعبد، ومهما كان دين الشخص، يمكنه ممارسة شعائره، وسبج من حميمه ويدافع عن حقه في ذلك. لكن على رجال الدين ترك السياسة لرجالها. ولكل مجال رجاله الذين يتخصصون في علمهم ويتقنونه.

ولعل أبرز مثال على السلبات الكارثية الناتجة عن غياب أو تغييب العلمانية، وكيف تؤدي إلى عودة التخلف والانتقال إلى عصور الظلام من جديد، نتأمل حالة إيران التي كانت قبل ثورة الخميني دولة علمانية مفتوحة وكان شعبها ولا يزال يتطلع إلى حياة عصرية، تعتمد على التعليم الحديث وتولي العناية بالفنون والآداب، فما

من تحصيل الحاصل القول إن معركة التنوير في العالم العربي، كانت تتمحور في جذورها ومنذ بداياتها الأولى حول انتعاج خيار العلمانية، وتفكيك المقولات المخادعة التي يروج لها تيار أسلمة السياسة. ورغم أن الفصل بين ثنائية الدين والسياسة أصبح من البديهيات التي حسمتها الحضارة الغربية، إلا أننا لا نزال نفترض أن من يتطرق إلى هذا الملف يتحلى بشجاعة وإقدام، بالنظر إلى صلابته وصعوبة تفكيك الاعتماد على الخطاب الديني، في ظل غياب أي عملية إصلاح أو إعادة صياغة لأولويات المجتمعات واحتياجاتها إلى نمط تعليم مختلف، لأن التعليم الأهلي والحكومي والأنماط غير الرسمية من التعليم تؤدي مجتمعة إلى خلق فوضى، وإلى إعادة إنتاج أجيال تعاني من فقدان الهوية وفقدان التواجد في المستقبل برؤية جديدة ومواكبة للتحديات.

وبالنسبة لقرار منع رجال الدين من الاشتغال بالسياسة، فهذا بدوره

"اتخاذ أي موقف سياسي أو نقابي"، إضافة إلى المنع من "القيام بكل ما يمكنه وقف أو عرقلة أداء الشعائر الدينية". القرار الذي وقعه ملك المغرب وصدر في مرسوم ملكي جريء وشجاع، تضمن كذلك منع "الإخلال بالعلمانية والسكينة والتسامح والإخاء الواجب في الأماكن المخصصة لإقامة شعائر الدين الإسلامي"، وأقر المرسوم كذلك منع رجال الدين من "مزاولة أي نشاط" مدر للمال في القطاع الحكومي أو الخاص، مع استثناء "الأعمال العلمية والفكرية والإبداعية" التي لا "تتعارض مع طبيعة" مهام رجل الدين.

وأرجحت الأنباء هذا التشريع الجديد والإيجابي إلى أنه يتصل بإصلاحات يقوم بها المغرب في الحقل الديني. ومن المهم كذلك الإشارة إلى أن القانون في المغرب يمنع استخدام المساجد في حملات الدعاية الانتخابية. وهذه مبادرة تشريعية تستحق الانتعاش وأن يتم تبنيها على نطاق عربي واسع.

المرأة عورة أبدية في نظر الإسلام السياسي

وشل النصف الآخر بالإرهاب والقمع وتنفيذ الأحكام، التي اخترعها بديعة أن هذه هي الشريعة الإسلامية. المرأة في فقه أحزاب الإسلام السياسي بنسخته السنية والشيعية "عورة أبدية"، بصرف النظر عن الشعائر، فالمرأة، في فكر هذه الأحزاب، لن ترقى إلى مستوى "الذكر الهام" لا إنسانياً ولا اجتماعياً ولا وظيفياً، فهي، في نظر الإسلاميين، وسيلة إشباع وجالبة متعة عند اللزوم، وحييسة البيت. ففي العراق، مثلاً، عمل المعمون

في مساعيها الهادمة لكل موازين المنطق والعقل والأخلاق فإنها ستكون الطامة الكبرى والمصيبة العظمى، ليس على الإسلام فحسب، بل على البشرية في كل زمان ومكان.

ليس خافياً بعد هذا، أن الإسلام السياسي أعاد صياغة الإسلام كدين بما يوائم حاجاته السياسية، ويلبي أهواء الإسلاميين السياسيين، فيؤلّاه لا يمكن أن ينجحوا من دون شل نصف طاقات المجتمع بالتجهيل والأساطير والخرافات،

العالم فساداً ونكراً وشراً لم يحدث له نظير من قبل ولا من بعد. وإن أخطر ما يكمن في هذا الفساد هو أن هذه العصاة حاولت بكل ما أوتيت من قوة وسلطان أن تقبل الموازين الثابتة للأخلاق، وتغير الحدود الرصينة بين الخير والشر، وبين المدنية والهمجية.

والموسوي هو أول من تنبأ بمالات حكم الإسلام السياسي في إيران، منذ أوائل ثمانينات القرن الماضي، بقوله "إن هذه العصاة إذا قتر لها التوفيق

بالقول: "إن النساء في إيران يضرين بشرفات الخلافة، ويرمي حامض النساء، في وجوههن، قتل العديد من النساء، واعتقلت أعداد كبيرة منهن وأودعن السجن، قبل أن يتمكن النظام في إيران من فرض الحجاب الإلزامي عليهن، ويؤسس دولته ويفرض حكمه".

إن مريم نمازي، تراقب أحوال النساء في بلادها تحت حكم الإسلام السياسي، الذي يحط من كرامة المرأة وقدرها، فهي تقول إن الأوضاع، التي تعيشها النساء في إيران من قبيل فرض الحجاب على النساء وقطع رؤوسهن والرجم بالحجارة حتى الموت والجلد والاعتداء الجنسي على الأطفال تحت اسم الزواج والتميز الجنسي، كلها تشكل دلائل على وحشية التعامل مع المرأة وتشير وبصفا عينية على انعدام حقوق المرأة وتموقعها في موقع مواطنة من الدرجة الثالثة في الشرق الأوسط.

ومصدقاً ما تقوله نمازي نجد في كتاب "الثورة البائسة"، الذي ألفه السيد موسى الموسوي وهو حفيد أكبر مرجع شيعي، في زمانه، السيد أبو الحسن الإصفهاني، فهو يقول "لأول مرة يحدث هذا الانحدار الخطير في تاريخ الإسلام، حيث تقوم شرذمة باسم الدين لتملأ

الإسلام السياسي أعاد صياغة الإسلام كدين بما يوائم حاجاته السياسية، ويلبي أهواء الإسلاميين السياسيين

أصحاب شعار "زوجوهن في التاسعة"، وبالتالي مع مجلس النواب العراقي على محاولة تشريع "الزواج الطفولي" وهم من سعى إلى إلغاء قانون الأحوال الموحد، الذي أعطى للمرأة كل ما تستحق.

وهؤلاء المعمون يعملون بنص فتوى الإمام الخميني بتحليل مفاخذة الطفلة الرضعية، ففي كتابه "تحرير الوسيلة" رقم 2.. مسالة رقم 12 الصفحة 216 يقول: "مسالة 12: لا يجوز وطء الزوجة، قبل إكمال تسعة سنين، دوماً كان النكاح أو منقطعاً، وأما سائر الاستمتاع كاللمس بشهوة والضم والتفخيذ فلا بأس بها حتى في الرضعية".

هذا الفقه الظلامي هو الذي يريد فقهاء الإسلام السياسي إشاعته ونسبه إلى الإسلام، فهم أصحاب شهوات مرضية مفتوحة قائمة على رباعية هي العنف، والجنس وحب المال والحكم، ولا إشباع شهواتهم وليس لديهم سوى الإنحرافات التي لا يشبعونها إلا عن طريق الحكم. وما يجعل هؤلاء المعمسون إنما هو صفحات متلاحقة تهدم البنية الاجتماعية وتفكيك الأسرة لصالح تجارة الجنس وسوق المتعة، وستليها صفحات أخرى أشد ظلامية.



المرأة في مدار الولاية